

كتاب

الاحكام الشرعية

في

الاحوال الشخصية

على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان

طبعة رابعة

ناشره

امين هنديه

طبع بمطبعة هندية بشارع المهدي بالازبكيه بمصر

سنة ١٩٠٠ - ١٣١٨

﴿ فهرسة الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية ﴾

صحيفة	﴿ الجزء الاول ﴾	صحيفة
١٥	الفصل الاول : في بيان مقدار المهر وما يصلح تسميته مهراً وما لا يصلح	
١٦	الفصل الثاني : في وجوب المهر	
١٧	الفصل الثالث : في الاسباب التي تؤكد لزوم المهر بتامه للمرأة والاحوال التي يجب لها فيها نصف المهر والتي لا تستحق فيها شيئاً منه	٦ في الاحكام المختصة بذات الانسان
١٩	الفصل الرابع : في شروط المهر	٦ الكتاب الاول : في النكاح
١٩	الفصل الخامس : في قبض المهر وما للمرأة من التصرف فيه	٦ الباب الاول : في مقدمات النكاح
٢١	الفصل السادس : في ضمان المهر وهلاكه واستحقاقه	٦ الباب الثاني : في شرائط النكاح وأركانه وأحكامه
٢١	الفصل السابع : في قضايا المهر	٨ الباب الثالث : في موانع النكاح الشرعية وبيان المحلات والمحرمات من النساء
٢٣	الفصل الثامن : في الجهاز ومتاع البيت والمنازعات التي تقع بشأنهما	١٠ الباب الرابع : في الولاية على النكاح وفيه فصلان
٢٥	الباب الثامن : في نكاح الكتابيات وحكم الزوجية بعد اسلام الزوجين او احدهما	١٠ الفصل الاول : في بيان الولي وشروطه
٢٥	الفصل الاول : في نكاح المسلم الكتابيات	١١ الفصل الثاني : في نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما والكبير والكبيرة المكلفين
٢٥	الفصل الثاني : في حكم الزوجية بعد اسلام الزوجين او احدهما	١٣ الباب الخامس : في الوكالة بالنكاح
٠	اسلام الزوجين او احدهما	١٤ الباب السادس : في الكفاءة
		١٥ الباب السابع : في المهر

فهرسة الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

صحيفة	صحيفة
٣٩ الباب الرابع : فيما للزوجة وما عليها من الحقوق	٢٦ الباب التاسع : في النكاح الغير الصحيح والموقوف
٣٩ الفصل الاول : فيما على الزوجة من الحقوق لزوجها	٢٦ الفصل الاول : في النكاح الغير الصحيح
٣٩ الفصل الثاني : فيما للمرأة من الحقوق	٢٨ الفصل الثاني : في النكاح الموقوف
٤٠ الكتاب الثالث : في فرق النكاح	٢٩ الباب العاشر : في اثبات النكاح والاقرار به
٤٠ الباب الاول : في الطلاق	٣٠ الكتاب الثاني : فيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه
٤٠ الفصل الاول : فبين يقع طلاقه ومن لا يقع ومحل الطلاق وعدده	٣٠ الباب الاول : فيما يجب على الزوج من حسن المعاملة للزوجة
٤١ الفصل الثاني : في اقسام الطلاق	٣١ الباب الثاني : في النفقة الواجبة على الزوج للمرأة
٤١ القسم الاول : في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة	٣١ الفصل الاول : في بيان من تستحق النفقة من الزوجات
٤٣ القسم الثاني : في الطلاق البائن ونوعيه واحكام كل منهما	٣٢ الفصل الثاني : في بيان من لا نفقة له من الزوجات
٤٥ الفصل الثالث : في تعليق الطلاق	٣٣ الفصل الثالث : في تقدير نفقة الطعام
٤٧ الفصل الرابع : في تفويض الطلاق للمرأة	٣٤ الفصل الرابع : في تقدير الكسوة والسكنى
٤٨ الفصل الخامس : في طلاق المريض	٣٦ الفصل الخامس : في نفقة زوجة الغائب
٤٩ الباب الثاني : في الخلع	٣٧ الفصل السادس : في دين النفقة
٥٢ الباب الثالث : في الفرقة بالعنة ونحوها	٣٨ الباب الثالث : في ولاية الزوج وما له من الحقوق
٥٣ الباب الرابع : في الفرقة بالردة	
٥٤ الباب الخامس : في العدة وفي نفقة العدة	
٥٤ الفصل الاول : فبين تجب عليها العدة من النساء ومن لا يجب	

فهرسة الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

صفحة	صفحة
٧٥	٥٧
الباب الخامس : في ولاية الاب	الفصل الثاني : في نفقة المعتدة
٧٧	٥٨
الكتاب الخامس : في الوصي والحجر	الكتاب الرابع : في الاولاد
والهبة والوصية	٥٨
٧٧	٥٨
الباب الاول : في الوصي وتصرفاته	الباب الاول : في ثبوت النسب
٧٧	٥٨
الفصل الاول : في اقامة الوصي	الفصل الاول : في ثبوت نسب الولد
٧٩	٥٦
الفصل الثاني : في تصرفات الوصي	المولود حال قيام النكاح الصحيح
٨٣	٥٦
الباب الثاني : في الحجر والمراهقة	الفصل الثاني : في ثبوت نسب الولد
والبلوغ	المولود من نكاح فاسد او من الوطء
٨٣	بشبهة
الفصل الاول : في الحجر	٥٦
٨٥	٥٦
الفصل الثاني : في سن التمييز	الفصل الثالث : في ولد المطلقة
والمراهقة والبلوغ	والمتوفي عنها زوجها
٨٦	٦٢
الباب الثالث : في الهبة	الفصل الرابع : في دعوى الولادة
٨٦	والاقرار بالابوة والبنوة والاخوة
الفصل الاول : في اركان الهبة	وغيرها وانبات ذلك
وشرائطها	٦٣
٨٦	٦٣
الفصل الثاني : فيما تجوز هبته وما	الفصل الخامس : في احكام اللقيط
لا تجوز	٦٥
٨٧	٦٥
الفصل الثالث : فمين يجوز له قبض الهبة	الباب الثاني : فيما يجب للولد على
٨٨	الوالدين
الفصل الرابع : في الرجوع في الهبة	٦٥
٩٠	٦٥
الباب الرابع في الوصايا وفيه فصول	الفصل الاول : في الرضاة
٩٠	٦٦
الفصل الاول : في حد الوصية	الفصل الثاني : في مقدار الرضاع
وشرائطها ومن هو اهل لها	الموجب لتحريم النكاح
٩٢	٦٧
الفصل الثاني : في استحقاق الموصى لهم	الفصل الثالث : في الحضانة
٩٣	٧٠
الفصل الثالث : في الوصية بالمنافع	الفصل الرابع : في النفقة الواجبة
٩٤	للابناء على الآباء
الفصل الرابع : في تصرفات المريض	٧٣
٩٦	٧٣
الفصل الخامس : في احكام المفقود	الباب الثالث : في النفقة الواجبة
	للابوين على الابناء
	٧٤
	الباب الرابع : في نفقة ذوي الارحام

فهرسة الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

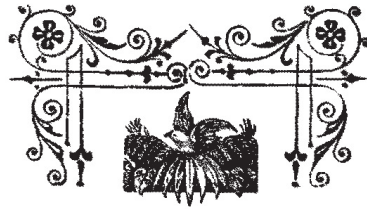
﴿ الجزء الثاني ﴾

صحيفة

- ١٠٣ الباب الخامس : في الارث بالتمصيب
١٠٣ القسم الاول
١٠٤ القسم الثاني
١٠٤ القسم الثالث
١٠٥ الباب السادس : في الحجب
١٠٧ الباب السابع : في بيان مسائل
متنوعة
١٠٨ الباب الثامن . في العول والرد
١٠٩ الباب التاسع . في ذوي الارحام
وكيفية توريثهم

صحيفة

- ٩٨ في الموارث وفيه ابواب
٩٨ الباب الاول : في ضوابط عمومية
٩٩ الباب الثاني : في الموانع من الارث
١٠٠ الباب الثالث : في اصحاب الفروض
وبيان فروضهم
١٠١ الباب الرابع : في بيان احوال
نصيب ذوي الفروض المتقدمة مع
غيرهم من الورثة



كتاب

الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان

طبعة رابعة

ناشره امين هنديه

طبع بمطبعة هنديه بشارع المهدي بالا زيبكيه بمصر

سنة ١٩٠٠ - ١٣١٨



مَقَلَّةٌ

الحمد لله محكم الحكم • ومولي نعم • والصلاة والسلام على جميع الانبياء العظام •
والرسل الكرام • (أما بعد) فان جلالة مولانا وسلطاننا الخليفة الاعظم امير المؤمنين
وامام المسلمين • ادام الله بالعز والاقبال ايامه واعوامه • وخلد باليمن والاجلال حكمه
واحكامه • وأمد ظلال نعمته على الخافقين وأيد كلمة صولته في المشرقين • ولا زالت
الازمان ناضرة الجيين بعوارفه الجزيلة • ولا برحت الاكوان مزدهرة بعواطفه الجليلة
آمين آمين لا أرضى بواحدة حتى اضم اليها الف آمينا

قد شمل البلاد والعباد من مراحمه السلطانية بما ابتسم له نعر الوجود • واتسم بفضله
كل موجود • فرفلت الامة العثمانية في ظله الظليل • وجبل صنعه الجزيل • بالعز
الخالف • والحيوز التالد والطارف • وعم الاحسان جميع الاوطان وابناء الاوطان بنشر
العلوم والمعارف • وتعميم صنوف العوارف • حتى فتحت الحكمة في زمانه الحميد ابوابها •
وانحفت العلوم والفنون طلابها • وازدهت الاعمال والعمال • بسعادي رفاه الحال
وصفو الاستقبال • وكان من ضمن مآثر جلالته السنية • وآثار عواطفه الشاهانية •
التي يكرر الدهر شكرها • ويقدر عالم الامكان قدرها • اهتمامه ايدى الله تعالى بأمر تعميم
العدل بين الرعية • بالصفة المشروعة المرعية • وتنظيم العدلية في الممالك العثمانية العلية •
فتسابق الامم في ابداء الخدم • وورود المنهل المورود من منابع ساحة ذلك الكرم •
ولما كان كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية على مذهب السادة الكرام الحنفية
هو من اجل الكتب الحقوقية نفماً • واجمل المصنفات القانونية وضماً • واهم ما يلزم
لمن يريد اجمال الاصول الفقهية • في جميع انحاء السلطنة السنية • لاسيما سكان الديار
المصرية • وله الرغبة العامة في افراد الهيئة العمومية • وكانت نسخه قد قلت بل صارت

نادرة الحصول • صعبة الوصول • مع شدة احتياج العموم اليه • وتمويلهم عليه • فقد
احيت ان اخدم الفقه وذويه • وعلم الحقوق ومعاينه • باعادة طبعه • لتسهيل تناوله
وتعميم نفعه • وصدرت بذلك الرخصة لهذا الداعي من قبل نظارة المعارف العمومية
الجليلة وباشرت طبعه في « مطبعتا » انفس مطابع القاهرة على نمط يكفل حسن الشكل والمبنى •
كما تضمن جمال المفهوم واحكام المعنى • واخترت مع ذلك الاتقان ، التساهل في نسبة الايمان ،
تسهيلا للراغبين • وتقريباً للطالين • واسأله عز وجل ان يديم لنا جلالة خايقتنا الاعظم
حامي ذمار الامم • مفيض الجود والكرم • سلطان الزمان • وامام العصر والايوان •
مولانا السلطان بن السلطان بن السلطان الغازي ﴿ عبد الحميد خان ﴾ وان يؤيد
سمو الامير المعظم (عباس باشا حلمي الثاني) خديونا الانعم انه مجيب النداء سميع الدعاء
« امين هنديه »





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الفاتحة الكتاب • ووفق من شا، بعنايته وارشاده للهداية
والصواب • القاضي بين عباده بمحيط علمه • العادل في قضائه وحكمه • القائل في محكم
كتابه وقوله الفصل • واذا حكمتم بين للناس ان تحكموا بالعدل • والصلاة والسلام على
سيدنا محمد كنز الحقائق • وبحر العلوم الرائق • ودرها المختار • المنتقى من سلالة
الاطهار • صلى الله عليه وعلى آله السادة الابرار • وأصحابه الكرام الاخيار • الذين
شيدوا قواعد الدين على ما أسسه فندا بهم عالي المنار • (وبعد) فهذه جوهرة في الفقه
فريدة • ودرية نفيسة نضيدة • ملتقطة بقدر التيسير • وفتح القدير • من بحر مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان • عايه سخائب الرحمة والرضوان • وشتملة على الاحكام
المختصة بذات الانسان • من حين نشأته • الى حين منيته • وتقسيم ميراثه بين ورثته •
وقد نظمت لآلها ليستضاء بأنوارها البهية • في المحاكم المصرية • وبالله التوفيق والعناية •
والوقاية والكفاية • فهو الاول بالابداءية • والآخر بالانهاية

الجزء الاول

﴿ في الاحكام المختصة بذات الانسان ﴾

﴿ الكتاب الاول : في النكاح ﴾

﴿ الباب الاول : في مقدمات النكاح ﴾

(مادة ١) تجوز خطبة المرأة الحالية عن نكاح وعدة
 (مادة ٢) محرم خطبة المعتدة تصریحاً سواء كانت معدة لطلاق رجعي أو بأن
 او وفاة ويصح اظهار الرغبة تعريضاً المعتدة الوفاة دون غيرها من المعتدات ولا يجوز
 العقد على واحدة منهن قبل انقضاء عدتها
 (مادة ٣) يجوز للخطاب ان يبصر المخطوبة وينظر الى وجهها وكفيها
 (مادة ٤) الوعد بالنكاح في المستقبل ومجرد قراءة الفاتحة بدون اجراء عقد
 شرعي بايجاب وقبول لا يكون كل منهما نكاحا
 وللخطاب المدول عمن خطبها وللمخطوبة أيضا رد الخطاب الموعود بتزويجها منه
 ولو بعد قبولها او قبول وليها ان كانت قاصرة هدية الخطاب ودفعه المهر كله أو بعضه

﴿ الباب الثاني : في شرائط النكاح وأركانه وأحكامه ﴾

(مادة ٥) ينقذ النكاح بايجاب من أحد العاقدين وقبول من الآخر
 ولا فرق بين أن يكون الموجب هو الزوج أو وليه أو وكيله والقابل هو الزوجة أو
 وليها أو وكيلها ان كانت مكلفة أو بالعكس
 (مادة ٦) يشترط لعقد النكاح اتحاد مجاس الايجاب والقبول اذا كان العاقدان
 حاضرين وان طال من غير اشتغال بما يدل على الاعراض وسماح كل منهما كلام الآخر

وان لم يفهما معناه مع علمهما انه مقصود به عقد النكاح وعدم مخالفة القبول للإيجاب
(مادة ٧) لا يصح عقد النكاح الا بحضور شاهدين حرين او حر وحرتين عاقلين
بالعين مسلمين لنكاح مسلم مسلمة سامعين قول العاقدين معاً فاهمين انه عقد نكاح ولو كانا
أعميين أو فاسقين أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما
والاصم لا يصلح شاهداً في النكاح ولا النائم ولا السكران الذي لا يبي ما يسمع ولا
يذكره فلا ينعقد النكاح صحيحاً بحضورهم
(مادة ٨) اذا زوج الاب بنته البالغة العاقلة بأمرها ورضاها وكانت حاضرة
بنفسها في مجلس العقد صح النكاح بمحضر شاهد واحد رجل أو امرأتين
وكذلك اذا أمر الاب غيره أن يزوج بنته الصغيرة فزوجها بمحضر رجل أو
امرأتين والاب حاضر بالمجلس صح النكاح
(مادة ٩) لا ينعقد النكاح بالكتابة اذا كان العاقدان حاضرين وينعقد بكتابة الغائب
لمن يريد ان يتزوجها بشرط أن تقرأ أو تقرأ الكتاب على الشاهدين وتسمعهما عبارته أو
تقول لهما فلان بعث الى نخطبتي وتشهدهما في المجلس انها زوجت نفسها منه
(مادة ١٠) ينعقد نكاح الاخرس بإشارته اذا كانت معلومة مؤدية الى فهم مقصوده
(مادة ١١) ينعقد النكاح صحيحاً بدون تسمية المهر ومع نفيه أصلاً وبال عقد يجب
مهر المثل للمرأة
(مادة ١٢) لا ينعقد النكاح المعلق بشرط غير كائن أو حادثة غير محققة الحصول
ولا يبطل النكاح المقرون بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط دونه كما اذا اشترط
الزوج في العقد عدم المهر فشرطه فاسد والعقد صحيح
(مادة ١٣) لا ينعقد النكاح الموقت على الصحيح كنكاح المتعة
(مادة ١٤) نكاح المتعة هو ان يعقد الرجل عقداً على امرأة بلفظ المتعة وهو باطل
لا ينعقد أصلاً وان حضره الشهود ولا يتوارث به الزوجان
(مادة ١٥) نكاح الشغار وهو ان يجعل بضع كل من المرأتين مهراً للآخرى
ينعقد صحيحاً ويجب بالعقد مهر المثل لكل منهما
(مادة ١٦) لا يثبت في النكاح خيار رؤية ولا خيار شرط ولا خيار عيب سواء
جعل الخيار للزوج أو للزوجة
فاذا اشترط الزوج في العقد شفاهاً أو بالكتابة جمال المرأة أو بكارتها أو سلامتها

من العيوب أو اشتطت المرأة سلامته من الامراض والعاهاث فالعقد صحيح والشرط باطل حتى اذا وجد أحدهما صاحبه بخلاف ما اشترط فليس له الخيار في فسخ النكاح وانما يكون الخيار بشروطه للمرأة اذا وجدت زوجها عينا أو نحوه

(مادة ١٧) متى انعقد النكاح صحيحاً ثبتت الزوجية ولزم الزوج والزوجة أحكامه من حين العقد ولو لم يدخل بالمرأة

فيجب عليه بمجرد العقد مهر مثلها ان لم يكن سمي لها مهراً وتلزمه نفقتها بأنواعها ما لم تكن ناشزة أو صغيرة لانطبق الوطاء ولا يستأنس بها في بيته ويحل استمتاع كل منهما بالآخر ويثبت له ولاية التأديب عليها وتجب عليها طاعته فيما كان مباحاً شرعاً وتنفيد بملازمة بيته ولا تخرج بغير حق شرعي الا باذنه ولا تتمعه من الاستمتاع بها بلا عذر شرعي بعد ايفائها معجل مهرها وتثبت حرمة المصاهرة ويثبت الارث من الجانبين الى غير ذلك من أحكام النكاح

(مادة ١٨) كل عقد نكاح لم تحضره الشهود أو فقد شرطاً آخر من شروط الصحة فهو فاسد لا ترتب عليه أحكام النكاح ويجب التفريق بين الزوجين ان لم يفتقرا ولا تثبت به حرمة المصاهرة اذا وقع التفريق المتاركة قبل الوطاء أو ما يقوم مقامه ولا يتوارث فيه الزوجان واذا لم يسم الزوج مهراً للمرأة وقت العقد فلا يلزمه مهر مثلها الا بعد اتيانها في القبل أو فض بكارتها ان كانت بكرأ

﴿ الباب الثالث : في موانع النكاح الشرعية ﴾

﴿ وبيان المحلات والمهمات من النساء ﴾

(مادة ١٩) يجوز للحر أن يتزوج أربع نسوة في عقد واحد أو في عقود متفرقة

(مادة ٦٠) يشترط لصحة النكاح ان تكون المرأة محلاً له غير محرمة على من يريد

التزوج بها

(مادة ٢١) اسباب التحريم قسمان مؤبدة وموقنة فالمؤبدة هي القرابة والمصاهرة والوضاع والموقنة هي الجمع بين محرمين والجمع بين الاجنبيات زيادة على اربع وعدم الدين السماوي والتطليق ثلاثاً وتعلق حق الغير بنكاح او عدة

(مادة ٢٢) يحرم على الرجل ان يتزوج من النسب امه وجدته وان علت وبنته

وبنت بنته وبنت ابنه وان سفلت وأخته وبنت أخته وبنت أخيه وان سفلت وعمته وعمه وأصوله وخالته وخالة أصوله وتحمل له بنات العمات والاعمام وبنات الخالات والاحوال وكما يحرم على الرجل ان يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة التزوج بنظيره من الرجال ويحمل للمرأة ابناء الاعمام والعمات وابناء الاحوال والخالات

(مادة ٢٣) يحرم على الرجل ان يتزوج بنت زوجته التي دخل بها وهو مشتهي وهي مشتهة سواء كان في نكاح صحيح أو فاسد فان دخل بها وهو غير مشتهي أو هي غير مشتهة أو ماتت قبل الدخول أو طلقها ولم يكن دخل بها فلا يحرم عليه بنتها وتحرم عليه أم زوجته بمجرد العقد الصحيح عليها وان لم يدخل بها وزوجة فرعه وان سفل واصله وان علا ولو لم يدخل بها في النكاح الصحيح

(مادة ٢٤) يحرم على الرجل ان يتزوج اصل مزنيته وفرعها وتحرم المزني بها على أصوله وفروعه ولا يحرم عليهم أصولها وفروعها
(مادة ٢٥) كل من يحرم بالقرابة والمصاهرة تحرم بالرضاع الا ما استثنى من ذلك في باب الرضاع

(مادة ٢٦) لا يحل للرجل ان يتزوج اخت امرأته التي في عصمته ولا أخت معتدته ولا عمه أحد منهما ولا خالتها ولا بنت اخيها ولا بنت أختها . فاذا ماتت المرأة المانعة او وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بطلاق او خلع او فسخ زال المانع وجاز له بعد انتضاء عدتها ان يتزوج أختها او غيرها من محارمها المتقدم ذكرهن

(مادة ٢٧) يحرم نكاح زوجة الغير ومعتدته قبل انتضاء عدتها سواء كانت معتدة لطلاق او وفاة او فرقة من نكاح فاسد او وطء بشبهة

(مادة ٢٨) يحرم على الرجل ان يتزوج حرة طاقها ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها حقيقة ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقضي عدتها

(مادة ٢٩) يحرم نكاح الحامل الثابت نسب حملها ويصح نكاح الحامل من الزنا ولا يواقعها الزوج حتى تضع حملها ما لم يكن الحمل منه

(مادة ٣٠) من له اربع نسوة بنكاح صحيح فلا يجوز له ان ينكح خامسة حتى يطلق احدى الاربع ويتربص حتى تنقضي عدتها

(مادة ٣١) يحل نكاح الكتابيات المؤمنات بكتاب ينزل سواء كن ذميات او غير ذميات مسأمنات او غير مسأمنات مع الكراهة

(مادة ٣٢) لا يجل نكاح الوثنيات ولا المجوسيات ولا الصابئات اللاتي يعبدن الكواكب ولا يؤمن بكتاب منزل

﴿ الباب الرابع : في الولاية على النكاح وفيه فصلان ﴾

﴿ الفصل الاول : في بيان الولي وشروطه ﴾

(مادة ٣٣) يجب ان يكون الولي حراً عاقلاً بالغاً مسلماً في حق مسلم ومسلمة ولو فاسقاً

(مادة ٣٤) الولي شرط لصحة نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما من الكبار غير المكلفين وليس الولي شرطاً لصحة نكاح الحرّ والحرة العاقلين البالغين بل ينفذ نكاحهما بلا ولي

(مادة ٣٥) الولي في النكاح العصبة بنفسه على ترتيب الارث والحجب فيقدم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجسد الصحيح وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لواء العتاقة فولي المجنونة في النكاح ابنها وان سفل دون أيها عند الاجتماع

(مادة ٣٦) اذا لم يكن عصبة تنتقل ولاية النكاح للأُم ثم لام الاب ثم لبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم للجد الفاسد ثم للاخت الشقيقة ثم للاخت لاب ثم لولد الام ثم لاولادهم ثم لباقي ذوي الارحام العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام ثم اولادهم بهذا الترتيب

(مادة ٣٧) السلطان ولي في النكاح ان لا ولي له ثم القاضي الذي كتب له بذلك في منشوره

(مادة ٣٨) ليس للوصي ان يزوج اليتيم واليتيم مطلقاً وان اوصى اليه الاب بذلك ما لم يكن قريباً لهما او حاكماً يملك التزويج ولم يكن نمة من هو أولى منه

(مادة ٣٩) لا ولاية في النكاح ولا في المال لمسلم على ذمي الا اذا كان ساطناً أو نائباً عنه

وللذمي الولاية في النكاح والمال على ذمي مثله

(مادة ٤٠) لا ولاية للولي الأبعد مع وجود الولي الأقرب المتوفرة فيه شروط الاهلية

فاذا غاب الأقرب بحيث لا ينتظر الحاطب الكفء استطلاع رأيه جاز لمن يليه في القرب ان يزوج الصغيرة ولا يبطل تزويجه بعود الأقرب

وكذا اذا كان الأقرب غير أهل للولاية جاز للأبعد أن يتولى تزويج الصغيرة

(مادة ٤١) اذا عضل الأقرب وامتنع من تزويج الصغيرة فليس للأبعد ولاية تزويجها بل يزوجه القاضي او نائبه بطريق النيابة عن العاضل ولو كان أبا الصغيرة اذا تحقق القاضي ان امتناعه كان بغير سبب مقبول وان الزوج كفء لها والمهر مهر مثلها وليس لاحد نقض النكاح الذي عقده القاضي او نائبه ولو لم يكن التزويج منصوصاً عليه في منشوره

فان كان امتناع الأقرب من تزويجها لكون الزوج غير كفء لها او لكون المهر دون مهر المثل فلا يعد عاضلاً ولا يجوز للقاضي ان يزوجه

(مادة ٤٢) اذا استوى وليان في القرب فأيهما تولى النكاح بشروطه جاز سواهما أجازته الآخر أو لم يجزه

(مادة ٤٣) لا يجوز للحاكم الذي له ولاية الانكاح ان يزوج البتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من أصوله وفروع

﴿ الفصل الثاني : في نكاح الصغير والصغيرة ومن ﴾

﴿ يلحق بهما والكبير والكبيرة المكلفين ﴾

(مادة ٤٤) للاب والجد وغيرها من الأولياء ولاية انكاح الصغير والصغيرة بشروطه جبراً ولو كانت ثيباً وحكم المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة شهراً كاملاً كالصغير والصغيرة

(مادة ٤٥) اذا ولي الأب او الجد بنفسه نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما من غير المكلفين وكان غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار مجانة وفسقاً لزم النكاح بلا خيار لهما بعد البلوغ ولو كان النكاح بغير فاحش زيادة في المهر الذي دفعه الصغير ونقصاً في مهر الصغيرة او كان الزوج غير كفء لها

والمجنونة اذا زوجها ابنها الذي هو وليها بغير فاحش في المهر أو بغير كفء لزمها

النكاح ولا خيار لها بعد افاقها

(مادة ٤٦) لو كان الأب أو الجد مشهوراً قبل العقد بسوء الاختيار مجانة وفسقاً وزوج صغيره او صغيرته بنين فاحش في المهر او بغير كفه فلا يصح النكاح أصلاً
(مادة ٤٧) اذا كان الزوج للصغير والصغيرة غير الاب والجد ولو القاضي فلا يصح النكاح أصلاً بغير كفه او بنين فاحش في المهر ويصح بالكفه وبمهر المثل ولكل منهما اذا لم يرض بالنكاح ولو بعد الدخول خيار فسخه بالبلوغ او العلم به بعده
(مادة ٤٨) اذا بلغ الصغير والصغيرة واختارا فسخ النكاح الذي باشره غير الاب والجد لزمهما ان يرفعا الامر الى الحاكم ليفسخ النكاح اذا لم يوجد مسقط للخيار فاذا مات أحد الزوجين قبل ان يفسخ الحاكم النكاح يرثه الآخر ويلزم كل المهر للمرأة او لورثتها

(مادة ٤٩) الزوجة التي لها خيار الفسخ بالبلوغ اذا بانمت وهي بكر واختارت فسخ النكاح ينبغي لها ان تبادر باختيار نفسها وتشهد على ذلك فوراً حال البلوغ ان كانت عالة بالنكاح قبله او عنده او حال علمها ان لم تكن عالة به وقت البلوغ فان سكتت عن اختيار نفسها مختارة عالة بأصل النكاح يبطل خيارها بالسكوت ولا يقبل عذرها اذا اعتذرت بجهلها الخيار او الوقت الذي يكون لها الخيار فيه
ومتى أشهدت على اختيارها نفسها ساعة البلوغ او ساعة علمها بالنكاح فلا يضر تأخيرها رفع أمرها الى الحاكم بل تبقى على خيارها وان طال الزمن ما لم يوجد منها ما يدل على الرضا

(مادة ٥٠) اذا بلغت الزوجة التي لها الخيار وهي ثيب وسكتت عن اختيار نفسها ساعة البلوغ او ساعة علمها بالنكاح ان كانت غير عالة به قبل البلوغ فلا يبطل خيارها بالسكوت وانما يبطل بالرضا صراحة او دلالة

وكذلك الغلام لا يبطل خياره بسكوته بل بافصاحه بالرضا او بوقوع ما يدل عايه
(مادة ٥١) للحرة البالغة العاقل الزوج ولو كان سفياً بلا توسط ولي وللحرة المكلفة ايضاً ان تزوج نفسها بلا ولي بكرراً كانت او ثيباً وينفذ نكاحها ويلزم اذا كان الزوج الذي تزوجت به كفوها لها وكان المهر مهر مئتها

(مادة ٥٢) - اذا تزوجت الحرة المكلفة بلا رضا وايها بأقل من مهر المثل صح العقد وللولي اذا كان عصبه حق الاعتراض على الزوج حتى يتم مهر المثل ان رضي او يفسخ الحاكم النكاح

وإذا تزوجت بغير كفاء لها بلا رضا وليها العاصب صراحة قبل العقد فالنكاح غير
جائز أصلاً ولا ينفع رضا الولي بعد العقد
وإذا لم يكن لها ولي عاصب وزوجت نفسها من غير كفاء او كان لها ولي ورضي
بزواجها بغير الكفاء فالنكاح صحيح

(مادة ٥٣) لا تجبر الحرة البائنة على النكاح بكرراً كانت او ثيباً بل لا بد من
استئذنها واستئذنها فان كانت بكرراً واستأذنها الولي القريب او وكيله او رسوله قبل
تزوجها او زوجها الولي واخبرها هو او وكيله او رسوله او فضولي عدل وعلمت
بالزوج وبالمهر فسكتت عن رده مختارة لا مكرهة او تبست او ضحكت غير مستهزئة او
بكت بلا صوت فذلك اذن في صورة استئذنها قبل العقد واجازة بعده
وان استأذنها غير القريب من الاولياء وعين لها الزوج والمهر فسكتت او تبست
او ضحكت او بكت فلا يعد ذلك منها رضا بل لا بد من الافصاح بالرضا او من وقوع
ما يدل عليه منها

(مادة ٥٤) البالغ الثيب اذا استأذنها الولي بعيداً كان او قريباً فسكتت فلا
يكون سكوتها رضا بل لا بد ان تعرب عن نفسها مفصحة برضاها او يقع منها ما يدل عليه
(مادة ٥٥) من زالت بكارتها بعارض او تعيس فهي بكر حقيقة كمن فرق بينها
وبين زوجها بغنة او فسخ او طلاق او موت بعد خلوة قبل وطء
ومن زالت بكارتها بزنا فهي بكر حكماً ما لم يتكرر منها او تحدد فان تكرر منها او لم
يتكرر وحدت فهي ثيب كالأوطونة بشبهة او بنكاح فاسد

(مادة ٥٦) لا تسلم الزوجة الصغيرة للزوج حتى تطبق الوطء ولا يجبر الاب
على تسليمها وله طلب ما استحق من مهرها من الزوج فان زعم الزوج انها تطيقه وانكر
الاب ذلك فعلى الحاكم ان يأمر من يشق بهن من النساء بالكشف عاينها فان قلن
بصلاحيتها للرجال يأمر أباهن بتسليمها والا فلا ولا عبرة بالسن

﴿ الباب الخامس : في الوكالة بالنكاح ﴾

(مادة ٥٧) يجوز للزوج والزوجة ان يتوليا عقد نكاحهما بأنفسهما وان
يوكلاه به من شاء اذا كانا حريين عاقلين بالغين والولي أبا كان او غيره ان يوكل بنكاح
من له الولاية عليهم من الصغار ومن يلحق بهم

(مادة ٥٨) يصح التوكيل بالنكاح شفاهاً وبالكتابة ولا يشترط الاشهاد عليه لصحته بل لحتمية المحمود والنزاع
 (مادة ٥٩) لا يجوز للوكيل بالنكاح ان يوكل غيره بلا اذن موكله او موكلته او بلا تفويض الامر الى رأيه
 (مادة ٦٠) لا يطالب الوكيل بتسليم الزوجة للزوج ولا بمهرها الا اذا ضمنه لها فان ضمنه وجب عليه اداؤه وليس له الرجوع به على الزوج الا اذا كان الضمان باذنه
 (مادة ٦١) يشترط للزوم عقد الوكيل ونفوضه على من وكله موافقته اما أمره به فان خالف فلا ينفذ عليه النكاح الا اذا أجازاه

﴿ الباب السادس: في الكفاءة ﴾

(مادة ٦٢) تعتبر الكفاءة من جانب الزوج لا من جانب المرأة فيجوز ان تكون أدنى منه في الشروط المذكورة في المادة الآتية
 والكفاءة حق الولي وحق المرأة واعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضر زوالها بعده
 (مادة ٦٣) اذا زوجت الحرة المكلفة نفسها بلا رضا وليها العاصب قبل العقد أو زوج الصغيرة غير الاب والجد من الاولياء أو زوجها الاب أو الجد وهو ما جن سبي الاختيار مشهور بذلك قبل العقد يشترط لصحة النكاح ان يكون الزوج كفوًا للمرأة نسباً ان كانا عربيين أصلاً وإسلاماً ومالاً وصلاً وحرفاً سواء كانا عربيين أو غير عربيين فان كان الزوج غير كفو للمرأة في شرط من الشروط المذكورة فالنكاح غير صحيح في الصور المتقدمة
 (مادة ٦٤) يعتبر الاسلام بالنظر للزوج وأبيه وجده لاغير فمسلم بنفسه ليس كفوًا لمسلمة أبوها مسلم ومن له أب واحد مسلم ليس كفوًا لمن لها أبوان مسلمان ومن له أبوان في الاسلام كفو من لها آباء
 (مادة ٦٥) شرف العلم فوق شرف النسب فقير العربي العالم كفو للعربية ولو كانت قرشية والعالم الفقير كفو لبنت الغني الجاهل
 (مادة ٦٦) لا عبرة بكثرة المال في النكاح فمن قدر على المهر المتعارف تمجيله ونفقة شهر ان كان غير محترف أو قدر على كفاية المرأة بتكسبه كل يوم ان كان محترفاً